ديناميكيةُ الأداءِ في السياسةِ الخارجيةِ العراقيةِ بينَ فُرص التعاونِ والتدافعِ الجيُوبوليتيكيّ

م.د. فراس عباس هاشم
دكتوراه في العلوم السياسية

م. م محمد كريم الخاقاني
وزارة الخارجية / معهد الخدمة الخارجية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٤/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٥/٢٣ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

تبحث هذه الدراسة في حقيقة أعربت عنها السياسة الخارجية العراقية في أنَّ منطقة الشرق الأوسط تعاني الكثير من الأزمات والتطورات التي تحتاج إلى ايجاد قرارات معمقة لتعبر عن حلول جذرية لجميع المشاكل والقضايا العالقة ، وإعادة التوازن للمنطقة ، وهكذا يأتي وهج تحركات السياسة الخارجية للعراق تجاه محيطة الجغرافي في سياق إعادة انتاج علاقاته الخارجية ،انطلاقاً من فهمه لسيرورة التحولات التي تشهدها الفضاءات الإقليمية، ومن ثمَّ ينهض الأداء الخارجي للسياسة العراقية من مرجعية أرساها على أساس عدم التمحور والانحياز لأيّ طرف إقليمي على حساب الطرف الآخر ، وتأكيد هويته وذاته على الساحة الإقليمية، وبما يحفظ استقلالية الدول وسيادتها بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية..

This study examines the fact expressed by the Iraqi foreign policy that the Middle East region suffers from many crises and developments that need to find in-depth decisions to express radical solutions to all problems and unresolved issues and restore balance to the region. The production of its external relations, based on an understanding of the process of transformations taking place in regional spaces, and thus the external performance of Iraqi politics rises from the reference of its establishment on the basis of non-pivoting and bias for any regional party at the expense of the other party and asserting its identity and identity on the regional arena, and in a way that preserves the independence and sovereignty of states away from interference Regional and international.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية ،الشرق الأوسط ، الجيوبوليتيك، الولايات المتحدة .

المقدمة

أشاعت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار الإقليمي، إذ يتصل بعضها بتزايد التحديات والتهديدات الأمنية، فضلاً عن استمرار الأزمات والصراعات في المنطقة، وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة تركت تأثيراتها في طبيعة إعادة تعريف جيوبوليتيكية السياسة الخارجية العراقية بتقديمه خطاب ذات تعبيرات ذاتية لتأسيس توجهات جديدة لسياسته الخارجية ، ورسم مواقفها من تلك التطورات والأحداث، عكست الحاجة العراقية للتركيز على الاستقرار للمحيط الجغرافي القريب كحركة سياسية شكلت مؤشراً على معطيات جديدة في المنطقة .

وهكذا كانت سياسة العراق الخارجية تتجه نحو إعادة النظر في الأداء والتفكير في كيفية التعامل مع تلك الأزمات الحالية ، بالتزامن مع إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية الجديدة للسياسة العراقية ، فقد كانت التحركات العراقية بداية لإعلان مرحلة جديدة لتبني سياسة الحيادة والانفتاح على الآخرين ، والعمل على تطوير البنى الاقتصادية ، والنهوض بالصناعات العراقية ، كاشفة عن اتفاقيات استراتيجية تعكس في مضمونها توجهات السياسية الخارجية العراقية الجديدة ، ورؤيتها للمنطقة في ظل سياسة الابتعاد عن المحاور، وذلك بالاستناد إلى مقاربة جديدة قائمة على معيار الانفتاح على دوائر عدّة تبعاً لأهمية كلّ دائرة ضمن أهداف السياسة الخارجية العراقية من الناحية الجيوبوليتيكية، في ضوء الثوابت السيادية ، وبما يحقق أهدافه الاستراتيجية .

ومن هنا نحاول فهم سياسة العراق الخارجية وتفسيرها على وفق مقاربات النظرية التكوينية للسياسية الخارجية ، التي تحدد سلوك الدول على أساس تفاعل الهوية والمصلحة، إذ يعدّ العراق محوراً جيوبوليتيكيا هاماً في المنطقة، ساعد ذلك في بلورة رؤية جديدة كانت بمثابة دافع قوي ليسجل حضوره ومواقفه من القضايا الإقليمية في ظل تصاعد حدة التحديات الداخلية سواء الأمنية أم الاقتصادية ، فضلاً عن الخارجية لا سيما التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة ، وهي جزء من صراع جيوبوليتيكي يترجم على أرض الواقع ، والعراق جزء منها لأنّه يمثل أحدى ساحات التأثير في المنطقة ، ولذلك في إطار التوجهات الجديدة للدبلوماسية العراقية تسعى إلى اتخاذ مواقف تؤمن له تجنب تأثيرات تلك المواجهة على الساحة الداخلية[١].

وعليه دفعت العراق لإعادة ترتيب الوضع في خطوة عدّها بعضهم ضرورية لإعادة دوره الفاعل ضمن المحيط العربي الإقليمي، لا سيما وأنَّ الواقع الإقليمي أثبت عن وجود خلل واضح في بنية التفاعلات الإقليمية ، وعليه فإنَّ استمرار حالة التوتر والاضطرابات في المنطقة شكل مدخلاً موجها لتصاعد التفاعلات والتدافع الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثمّ تفعيل الخيارات العراقية لتحمل أعباء مواجهة تلك التطورات.

أولاً– تنطلق أهمية الدراسة في أنَّها محاولة لتتبع التحركات الخارجية للسياسة الخارجية العراقية للعراق في ظل بيئة إقليمية تشهد مزيداً من الأحداث والتوترات على مستوى العلاقات بين أطرافها، ثم تنطلق من منظور يقتضي ترقية سلوك الأداء الخارجي العراقي نحو مزيد من الانفتاح والتعاون مع دول المحيط الإقليمي ، فضلاً عن القوى الدولية ، من دون أن ينحاز لأحد ويثبت ذاته بوضوح.

ثانياً : تأتي إشكالية الدراسة حول" مدى تأثير التحولات في منطقة الشرق الأوسط في رسم الأداء للسلوك الخارجي العراقي ، وما يطبعها من توجهات جديدة سواء على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي ، وتلقي بمفعولاتها في إطار المصالح ، ودعم التوجهات السياسية في الإقليم".

ثالثاً: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "شكلت التطورات والتحولات الجيوبولتيكية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مدخلاً لإعادة هندسة أداء السياسة الخارجية العراقية ورسمها ، وذلك في ضوء مقاربة جديدة نحو تعزيز دوره واثبات ذاته ، منطويا على محددات ثابتة الوقوف على مسافة واحدة مع الأطراف الأخرى في علاقاته الخارجية".

رابعاً: تفرض علينا منهجية الدراسة أن تناول هذا الموضوع بإتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة ، فقد استعملنا المنهج الوصفي في دارسة طبيعة التحولات التي تشهدها جغرافية منطقة الشرق الأوسط ، وانعكاساتها على العراق، وجرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم منطلقات التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية للدلالة على هويته من خلال التحرك تجاه محيطه الجغرافي، فضلاً عن مساحات الفرص والمحفزات الإقليمية التي تقدمها للعراق من أجل تحقيق مصالحة .

خامساً: توزعت هيكلية الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، يشمل المبحث الأول : صياغة اتجاهات التحول الإدراكي في الرؤى وترسيمات الممارسة، إما المبحث الثاني فيركز على استيعاب احتكاكات المواجهة الجغرافية كمقاربة وظائفية جديدة ، في حين يتناول المبحث الثالث تحديات حواجز الصراع الإقليمي في مسارات توجهات العراق الخارجية.

المبحث الأول

صياغة اتجاهات التحوّل الإدراكي في الرؤى وترسيمات الممارسة

تمثل منطقة الشرق الأوسط فضاءً مكانياً من أهم المناطق الجغرافية المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم ، فموقعها الاستراتيجي جعلها محكومة بقانون التداخل ، والتعارض بين الأضداد على نحو يمكن الاطلاع عليه في ضوء مكتسبات القوى المحركة لها، وتتجلى من تصورات تتكأ بالمطلق على توسطها قارات العالم قديما آسيا وأفريقيا ، وتماسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية ، وإطلالها على بحار ومحيطات هامة ، قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية في ظل تعدد فواعل النظام الدولي[٢].

المطلب الأول : اتجاهات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط ومدعياتها الإقليمية

تعدّ منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق التي تشهد تنافساً بين القوى الإقليمية والدولية وعلى هذا النحو بدا لنا محاولة كلّ طرف في توسيع مساحة نفوذه على حساب الأطراف الأخرى ، وبما يحقق مصالحه وأهدافه، ومن هنا يمكن أن ندرك تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل حالة الاستقطاب والتنافس الدولي والإقليمي.

وهكذا بدت منطقة الشرق الأوسط[٣] بمثابة مستودع للانفجارات لمخاطر الاضطراب، نظراً لمجمل التغيرات والتبدلات التي شهدتها المنطقة منذ العام (١٩١٤) ؛ نتيجة ما مرّت به الدول وشعوبها من حروب إقليمية ، وصراعات دولية وقتذاك ، جعل منها ساحة نتاج لمطامح ، ومصالح القوى الكونية التي كان لها تأثيرها في المتغيرات الدولية ، التي تعكس بطريقة أكثر تجسيد لنوع من التحول لانتقالات تشكل صورتها الحالية ، وترخي بظلالها الأهمية الجيواستراتيجية التي تتسم بها المنطقة ،سواء في بعدها العسكري أم الجيوبوليتيكي أم الاقتصادي[٤] .

وفي هذا الإطار يمكننا إعطاءها أهمية كبيرة للتعبير عن الميول والاتجاهات التي تصيغها الفواعل الدولية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم استراتيجية في فضاء الشرق الأوسط، وفي سياق التشابك مع تلك المتغيرات أنشئت المراكز المعنية بتدريس كثير من الاتجاهات والرؤى المسوقة لقواعد الاستراتيجية والتعاطي معها وفي مقدمتها كاويست بوينت(West Point)، وأنابوليس(Annapolis) وساندهرست(Sandhurst) وماسواها، على منطق "أن عملية وضع

الاستراتيجية يجب أن يتضمنها تحديد الحالة النهائية التي يستهدف تحقيقها من ورائها" [٥] .

ولما تقدم يمكن أدراك أنّ منطقة الشرق الأوسط لن تتشكل من الاتجاهات العالمية فحسب؛ بل أسهمت عوامل أساسية عدة في بيان ملامحها وخصوصياتها على الأصعدة كافة ، مما يؤكد أن تحدد هذه المنطقة أيضاً مستقبل بقية دول العالم ، في ظل قناعة معرفية سائدة حتى الآن لاعتبار هام ، في أنَّ أيّ سيناريو محتمل للشرق الأوسط لا يخلو من آثار في بقية دول العالم[٦] ، ومن هنا ستبقى منطقة الشرق الأوسط خاضعة لأكبر قدر من التغييرات في المصالح والصراعات والتهديدات ، وسيتراوح هذا التغيير من النمو الاقتصادي الهش إلى عدم الاستقرار المزمن، والصراعات الإقليمية في المناطق الساخنة المنتجة لفضاء غير منظم ، واستمرار النزاعات الحدودية ، وهذا الأمر يجعل هذه المتغيرات تؤسس لاحتمالية تفكك بنية بعض الدول ولاسيما التي لا تزال تعاني من آثار حركات التغيير في المنطقة [٧].

وفي ضوء ذلك تأتي التحركات الخارجية للسياسة العراقية تجاه الإقليم ؛ لتعضيد رؤيته وهويته عبر أفكار منفتحة على متلازمة التطور والتجديد ، انطلاقاً من تسارع مجريات الأحداث، لذلك فهو يسعى للاحتفاظ بدروه في داخل نسق إقليمي يؤكد وجوده وذاته ، أمام الفرص التي تتيح للعراق توظيف أدوات التمكين في تحقيق أهدافه ، ومصالحه الاستراتيجية في تشكيل بناءات مكانية لتعزيز حضوره في الإقليم.

المطلب الثاني : تجاوز الطروحات التقليدية وإعادة تشكيل المدركات لحدود التغيير

يؤدي العراق دوراً كبيراً في علاقاته مع دول الجوار ، وقد بدأت تظهر سياسة خارجية جديدة للعراق لجعله أكثر وضوحاً من حيث الوصف في كثير من المجالات ، وبحثاً عن دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تجسد بتفعيل الدور الدبلوماسي لزيادة حضوره الإقليمي في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة ، ومن دلائل ذلك ارتكزت علاقاته مع الآخرين عبر إعادة صياغة مساره الجيوبوليتيكي ، وأولوياته التي تضمن الخلاص من حالة العزلة، انطلاقاً من موقعة الجغرافي الذي عكس مسألة كيفية تحقق مصالحة وأهدافه.

وفي هذا الإطار يعد مقوم الجغرافيا السياسية أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليها صانع القرار الخارجي لدولة ما في توجيه سياسة بلده الخارجية، إذ يسهم هذا الإدراك والوعي التام المنبثق من استغلال ما هو كائن من إمكانات مادية لاسيما ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للبلد، من جهة المساهمة في إكساب هذا الأخير القوة الفعلية للوحدة الدولية إقليميا ودولياً ، وهو ما يحافظ على دورها، ومن جهة أخرى يسهل للدولة الدخول في علاقات على مقاييس أخرى ذات طبيعة تعاونية أو صراعية في الوقت نفسه[٨].

وهكذا فإنَّ استراتيجية أي وحدة دولية وفي نسيج تفاعلاتها غير الوطنية وفي مسعاها لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية تكون في الغالب مبينة ومرتكزة على مقدار ما تمتلكه تلك الوحدة من القوة الكاملة المتفرعة منها(الاقتصادية، والعسكرية، والبشرية، والدبلوماسية... وماسواها) من الأدوات الكامنة، والتي من شأنها تمكين هذه الوحدة من رسم معالم سياساتها وتوجهاتها على مستويات عدة وفي مجالات كثيرة محلية، إقليمية، دولية، ولعل ذلك ما يفسر إلى حد ما الاستعارة التي أشار إليها(كينث والتز–Kenneth N. Waltz) لجعلها أكثر وضوحاً عندما قال: "البنية تفرض السلوك على الوحدة"[٩]، بمعنى أنَّ الدول وهي تسعى لتطوير علاقاتها الخارجية فأنَّها تعتمد في سبيل ذلك وسائل وأدوات عدة تحاول من خلالها ترجمة الأهداف المخطط لها إلى واقع ملموس مسوقة لاستراتيجيات بعينها ، وهذه الوسائل تتنوع وتتعدد بحسب طبيعة تلك الأهداف وأهميتها وهي تختلف من دولة لأخرى بحسب إمكانياتها كلّ دولة ، وقدراتها اعتماداً على الوسائل المختلفة المتاحة لديها [١٠] .

بناءً عليه فإنَّ السياسة الخارجية[*]،لأي دولة بوصفها انعكاساً لسياستها الداخلية تعبّر عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط ، التي تكون بمجموعها صيغة

التعامل مع الآخرين ، وسماته الأساسية ، والسياسة الخارجية بهذا الشأن تجد أساسها وسندها في فلسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة ، وتقاليد عمله على المستويين النظري والتطبيقي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ فاعلية هذه السياسة ترتبط بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها(١١).

انطلاقاً من ذلك يتضح أنَّ السياسة الخارجية للعراق شهدت تدابير معجلة نحو الوقوف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف في المنطقة ، وتبني مواقف للتصالح وحلّ الأزمات، فهي الوسيلة الفاعلة في تحقيق تواصله مع محيطة الجغرافي، وبقدرته على التأثير في الفضاءات المحيطة به، وهكذا أسهمت هذا الرؤية بتعلية البرغماتية التي تفضي إلى تحولات جيوبوليتيكية في علاقاته الخارجية من أجل تعزيز مكانته، ولعل ذلك هو ما يفسر الموقف المحايد الذي اتسمت به سياسته الخارجية ، الذي أعطى انطباعاً ايجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي ، لا سيما تلك التي تربطه بها روابط جيوبوليتيكية ، ومن جهة أخرى ليس من السهل إبقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الإقليمية ، سيما وأنّه بدأ يبحث عن إعادة التموضع في الإقليم ، وذلك بتجسيد الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة(١٢)، ومن هنا نستطيع القول إنّ العراق يسعى في علاقاته الخارجية إلى تشكيل أرضية من خلال أنماط المقاربات التي يعتمدها في علاقاته تظهر رؤية أهمية العراق وجدارته لأنّه يمتلك وضعاً يقوم أساساً على امتلاكه تراكماً تاريخياً في المنطقة لا يمكن التقليل من أهمية الدور الإيجابي ، الذي يمكن أن يمارسه تجاه قضايا في الإقليم .

والعراق من منطلقاته في التعامل بمبادئ شكّلت أساساً لحركته الخارجية عملت على توازن بين احتياجات البلد لإتباع سياسة خارجية مميزة وبين السعي لتحقيق أهدافه ومصالحه العليا في البيئة الدولية، وهو ما أثمر بصورة فاعلة في رسم صورة مشرقة للعراق في المجتمع الدولي من جديد (١٣).

وعلى هذا الأساس تقتضي السياسة الخارجية بسلوكها على الساحة الإقليمية أو الدولية وبصورة ضمنية وجود منطلقات ومبادئ ومرجعيات يتمّ اختيارها بعناية ، تتأسس عليها هذه السياسية ، وتبني رؤيتها، ولا بد من أهداف كبرى بعيدة المدى ، وأخرى متوسطة ومرحلية، وكذلك لا بد من وعي واضح للتحديات والمعوقات ، التي تواجه هذه السياسة، وقد يتمّ هنا

كذلك إدراك علمي ، وعملي للأدوات والإمكانات المتاحة لتنفيذ هذه السياسة، سواء في مجال القوة الصلبة أم الناعمة، ومن جهة أخرى لا بد أن تكون السياسة الخارجية منسجمة ومتوازية مع السياسات الداخلية ومعبرة عن رؤية البلد وتوجهاته ، وتعدّ الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه علاقاته الخارجية، من هنا حدد الدستور العراقي المعالم الأساس لطبيعة العلاقات العراقية مع الآخرين ، وضرورة بنائها على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، واستغلال موقع العراق الجيوبوليتيكي في تعزيز مكانته الإقليمية ، وانتهاج سياسة خارجية منفتحة ومتينة مع كلّ

دول العالم وتحديدا جوار العراق ، وعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى[١٤].

وفي ظل هذه الظروف أن يقوم العراق الكشف عن نيته في إعادة تأهيل هندسة سياسته الخارجية وتندرج في صميم انشطتها وأن تعتبرها أولوية تشكل أسس عملها، بما يمكن دمجة في إطار العمل على تحسين علاقاته مع دول الجوار الجغرافي في البحث عن تحقيق المزيد من الاستقلالية في سياسته الخارجية من أجل استعادة الثقة بنفسه من ناحية، ومن جهة أخرى إضفاء طابع المرونة من الناحية الجيوبوليتيكية، في إطار المؤشرات والضغوط الناشئة من البيئة الخارجية، تكون فيها معايير التوازن بين الولايات المتحدة وإيران من خلال إبراز هويته الخاصة في ما يتعلق بعلاقاته الخارجية ويزيد من فعالياته كدولة مهمة وحيوية في المنطقة، إذا أحسن العراق إدارة هذه اللعبة بصورة أفضل، فضلاً عن الابتعاد عن الخيارات ذات المحاور ، التي قد تصبح وسيلة لخلق الخلافات والانزلاقات الخطيرة التي قد تأخذ منحى سيئاً والأضرار في دينامية علاقاته بفضاءاته الخارجية [١٥].

وكما بينا أعلاه يبدو من الواضح أن ملامح سياسة العراق الخارجية ستظل بعيدة عن دوائر الانقسامات الإقليمية، فبدلاً من يكون سجين هوية ثقافية أو انتماء أوحد ، وهذا ما يحد من تحركاته على المسرح الإقليمي، يمكن أن يكون رابطاً استراتيجياً لإضفاء الانسجام بين الأطراف المختلفة استناداً على الموقع الجيوبوليتيكي ، الذي يتمتع به من دون أن يمس من وحدته، ومن أكثر التطورات الملحوظة فإنّه يشهد مرحلة إعادة تشكيل المشهد الخارجي في ظل بيئة إقليمية تشهد ساحات غير متجانسة ، وغير متألفة من التفاعلات على نحو عميق، جعلته دوماً يبحث عن حلول عقلانية بعيد عن التأرجح، وهي مقاربه كنموذج للسياسة الخارجية العراقية مع حكومات المنطقة، والتركيز على حدود التوجهات السلمية لاحتواء

الواقع الجيوبوليتيكي الجديد في المنطقة بوصفها نقطة الانطلاقة الفعلية حالياً من خلال الدور الذي من المحتمل أن يؤديه العراق في الساحة الإقليمية[١٦]، وعليه لابد من القول وفي ظل هذه المعطيات إنَّ السياسة الخارجية العراقية تسعى لتقليص المسافات مع الجميع عبر تبني دور التوازن بين مختلف القوى الفاعلة في المنطقة، وهو ما يعزز من إدراك تلك القوى لدوره المرتقب إقليمياً، إذ تدرك تلك القوى أنَّ العراق من الممكن أن يغيّر من موازين القوى فيها، وذلك بسبب ابتعاده عن الاصطفاف لمحور دون آخر، وقيامه بدور الموازن بين مختلف الفواعل الرئيسة في المنطقة، وهو ما ينعكس إيجابياً على مصالح جميع تلك القوى[١٧].

ومن أجل تعزيز العراق وتوكيد دورة حيال التطورات الإقليمية في المنطقة أمست سياسته الخارجية تكشف عن تطورات أساسية بدأت تشهدها مواقفة ومسارها في هذه المرحلة ، فعلى سبيل المماثلة أكد موقفة من سياسة العقوبات الاقتصادية ضد شعوب المنطقة سيما وأنَّ العراق قد واجه صعوبات كثيرة في العقود الماضية بسبب آثار العقوبات الاقتصادية وأن رفضه العقوبات لسياسات العقوبات الاقتصادية لا تعني وقوفه إلى جانب دولة ما ضد الآخرين انطلاقاً من حرصة على أهمية أمن واستقرار المنطقة ، أي الوجه الذي يكون فيه له دور كبير في تحقيق ذلك.

المبحث الثاني

استيعاب احتكاكات المواجهة الجغرافية كمقاربة وظائفية جديدة

مما لاشك فيه تنطلق سياسة العراق الخارجية من نقطة مركزية بحكم موقعه في منطقة تعد أحدى أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ، ويكتسب ذلك أهمية أكبر، فضلاً عن ذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من مميزات استراتيجية شاملة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية ولامتلاكها مقومات أساسية خلقت نتائج تؤهل العراق لأداء دور إقليمي هام في الشرق الأوسط عن طريق توظيفه للفرص المتوفرة لما يمكن أن يكونه بوصفه ركيزة استراتيجية فاعلة في المنطقة.

المطلب الأول: صياغة سياسة خارجية أكثر تواصلية للانخراط الاقليمي

تأتي سياسة العراق الخارجية وتحركاتها في البيئة الإقليمية الجديدة ، التي أخذت تتشكل في جواره الجغرافي، انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، لتعبر عن أحد الثوابت الراسخة في سياسته الخارجية، التي ارتكزت على تصورات جديدة ، وكانت بمثابة أساس فكري لأثبات العراق لهويته وتأكيد ذاته ، وقد تجسد ذلك بإعادة انتاج العراق لعلاقاته الخارجية واستعادة دوره على الساحة الإقليمية ، بعد أن خسرها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام(٢٠٠٣) تتمثل بتوظيف أدوات التمكين لدية بفعل موقعة الجيوبوليتيكي(*) في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحة الاستراتيجية(١٨).

وفي ضوء المتغيرات الإقليمية أعادت سياسة العراق الخارجية رسم استراتيجيتها على توطيد علاقاتها مع دول الجوار في إطار تصورات تنطلق من دوافع في تفعيل دوره إقليمياً ، يرتبط السلوك السياسي للدولة بدورها السياسي في التفاعلات بقصد تحقيق اهدافها الخارجية، وهذا بدوره يرتبط بجملة عوامل ومحددات ، كالقيم السائدة بين أفراد المجتمع ، وقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وماسواها، وعليه يمكن أن نشير هنا إلى الدور الإقليمي الأفضل للعراق هو المستقل النشيط ، إذ ترتبط قرارات السياسة الخارجية بمدى قدرتها على تحقيق أهداف البلد العليا ، وذلك عبر تقديم برنامج مكثف لتنويع العلاقات مع الجميع (١٩).

وتبعا لذلك يرتكز المبدأ المحايد للموقف الذي أتسمت به السياسة الخارجية للعراق إعطاء انطباعاً ايجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي، سيمثل ذلك فرصة لإحداث انفتاح سياسي للتحرك تجاه الساحات المركزية في الجوار القريب، ومن شأنه أن يقوض بشكل متزايد تدهور علاقات العراق الخارجية مع بعض دول المنطقة ، وهو مبدأ يسعى العراق لإظهاره في علاقاته الخارجية ؛ لإنّه يجري في إطار سياسة متعددة الأبعاد في الوقوف عند مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع ، ولاسيما تلك المتعلقة بالشأن العراقي ومثالها الأزمة السعودية – الإيرانية وإعطاء دفع لإمكانية تعميق العلاقات مع جميع الأطراف ، وهذا ما يشير إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لجميع الفواعل الإقليمية(٢٠).

وانطلاقاً من هذه الإحداثية النظرية يمكننا القول إنَّ التحول في سياق الأحدث الإقليمية والدولية شجع العراق إلى إدراك إمكانية أداء دور سياسي مؤثر سواء على صعيد المؤتمرات

والاجتماعات الدولية أو الإقليمية في ظل أجواء تؤسس لمنطق من التفاؤل تجاه العراق متوقعة في تبادل الرؤى حول القضايا ذات الاهتمامات المشتركة ، والبحث في سبل تعزيز آليات التعاون العراقي مع بقية دول العالم بما يسمح للتصدي ومواجهة التحديات التي بات يشكلها الإرهاب والتنظيمات المتطرفة.

المطلب الثاني: ضبط الأداء وخيارات التحرك في ظل متغيرات الدور الإقليمي

وفي ظل هذه التطورات تأتي التحولات الاستراتيجية في سياسة العراق الخارجية في إطار الانفتاح الخارجي بتوسيع أفاق التعاون ، وتعزيز علاقاته على مستوى محيطه القريب والبعيد قائمة على أساس الشراكة المتبادلة ، التي أشار إليها وزير الخارجية العراقي(فؤاد حسين) أثناء اجتماعه مع سفراء دول الإتحاد الأوروبي في بغداد في حزيران/ يونيو عام(٢٠٢٠)عن حرص العراق في إتباع سياسة خارجية تتوافق مع تطلعاته في تقمص دور جديد في المنطقة وإثبات نفسه بوصفه فاعلاً مستقلاً في سياق التطورات التي تجري على الساحة الدولية، وإعادة إقامة روابط علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية لضمان فرص جديدة للاقتصاد العراقي، والاستثمار في السوق العراقية، لما تمثله من بيئة خصبة، فضلاً عن ذلك رفع الضغوط عن العراق بفعل التداعيات السلبية لتفشي جائحة كورونا والحصول على امتيازات عبر المساهمة في دعم المؤسسات الصحية العراقية بالتكنولوجيا والأجهزة الحديثة والمستلزمات الطبية[٢١]، ولهذا يمكن القول إنَّ الأداء الخارجي في علاقات العراق تتطلب منه تجاوز العوائق الجغرافية في مجال علاقاته الإقليمية والدولية من حيث الاستنهاض لهمته من خلال بناء صورة ذهنية لتسويق ذاته تلزمه الإفادة من بيان قدرته على التكيف مع سيرورة التحولات المتسارعة ، التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية لا سيما بعد جائحة كورونا.

وهكذا فإنَّ السلوك الخارجي الجديد للعراق يسمح له أن يكون له تأثير في توجيه سياسات الدول الإقليمية ؛ وذلك لفائدة ديناميتية الذاتية من أجل إعادة المناعة لمقدراته السيادية ويظهر دوره في إعادة تشكيل علاقاته بدول الجوار، ويمكن التدليل على تتبع آثارها إبراز اهتمام العراق بعلاقاته مع دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى، على أساس المصالح المشتركة، لذلك أدركت الحكومة العراقية إلى وهن أداء سياستها الخارجية بعد

الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) ، الذي أصابها الركود وذلك لسببين هما: الاختلاف السياسي بفعل التناقضات المستمرة بين السياسات الرئيسة في البلاد، وهكذا أدى بدوره إلى عدم الاتفاق السياسي على نهج سياسة خارجية موحد، والسبب الثاني، ضعف الكوادر العاملة في السياسة الخارجية والسلك الدبلوماسي نسبة إلى دقة المهنية التي يتطلبها عملها[٢٢].

وهكذا نجد أنَّ القضايا الجيوبوليتيكية وقضايا الموارد لاتزال تمثل عاملاً من العوامل التي تكفل قدراً من الاستمرارية إزاء العلاقات الإقليمية للعراق ، كمسار لإثبات ذلك الوجود وديمومته وضرورته، إذ تتضمن المقومات الجيوبوليتيكية ، التي ظلت موجودة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بشكل مبدئي القضايا والنزاعات ، التي تتعلق بالوارد الطبيعية على نطاق واسع مثل النفط وموارد المياه العذبة من جانب، ومن جانب آخر توجد هناك مبادرات جديدة تفسح المجال أمام الاستثمارات والتجارة الإقليمية ، إذ تتلاقى مع انفتاح العراق الاقتصادي ، ومن ثمّ إعادة تفعيل دورة الإقليمي[٢٣].

ومن أجل أن تأخذ السياسة العراقية دورها الذي تستخدمه للإفصاح عن مصالحها وتنمية علاقاتها وتطويرها في هذه المرحلة من حيث دلالاتها أو وظيفتها يحيل إليها وسيلة تعنّون الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة إلى مرحلة الفعل تمهيداً للقيام بدور أوسع في رسم المعادلات في المنطقة ، ولهذا ينبغي التأكيد أنَّ هذا التطور في نهج السياسة الخارجية من المؤمل أن يؤدي إلى التفاؤل النسبي لأهمية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق المزيد من التقدم على كافة الصعد ،وهذا يمثل جانباً سيعزز من الجهود المبذولة من جوانب الدبلوماسية(*)العراقية من أجل رفع مكانة العراق في المنطقة[٢٤].

وعليه يمكن القول إنَّ الاستمرارية والمرونة تعني ضرورة مواكبة تطورات مواقف المجتمع الدولي من أية قضية مطروحة للبحث أيضاً ، التي يمكن أن توفر آلية فاعلة تتيح للعراق هامشاً كبيراً تضمن له تحقيق أهدافه ومصالحه، لذلك طالما طرأت أحداث دولية معينة فعندئذٍ يقتضي الأمر تغيير بعض وظائف سياسة العراق الخارجية، فمن الضروري حينئذ أن تتكيف بعض جوانب السياسة مع تطور الوضع الجديد، فنتبين المعايير التي تنسجم السياسة الخارجية من خلالها مع المنظور الاستراتيجي لعلاقات العراق الدبلوماسية إلى

مستوى ترتفع فرص تأطير مساحة الانفتاح ومراعاة المصالح وما تتضمنه من تحقيق أهدافه[٢٥].

ووفقاً لهذا الافتراض تعمل سياسة العراق الخارجية في سياقها الإقليمي من اتخاذ مواقف تؤمن لها مواقع نافذه استخدم موقعه الجغرافي في المنطقة الذي يمكن أن يفضي إليه عن طريق ترتيبات أمنية جديدة، ومن هنا نرى أنَّ ترسيخ مفهوم مسؤولية الأمن الإقليمي المشترك في المنطقة ملائمة ومقبولة من خلال بنية قائمة بذاتها تتحملها دول المنطقة (العراق وإيران وسوريا ولبنان وتركيا ودول الخليج العربي)، وانطلاقاً من هذا الاعتقاد فأننا نرى بصرف النظر عن مدى الاستجابة لهذه الدعوة ، وعدم إمكان الوصول إلى نتيجة بشأنها في الظروف الحالية من حيث المبدأ، فهذا لا يقتضي بالضرورة استبعاد الدعوة والثبات عليها، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون أحدى مبادئ السياسة الخارجية ، ومشروع العراق الدائم لوضع دول المنطقة أمام خيارين، إما تفاعل موثوق وأمن واستقرار، أو فوضى واضطراب يتضرر منه الجميع [٢٦].

وإزاء ذلك يمكننا القول إنَّ تطورات الأحداث في المنطقة أثرت كثيراً في تبنى السياسة الخارجية العراقية استراتيجية الانفتاح المزدوج، ويظهر هذا الجانب بشكل خاص في إتباع العراق سياسة تأخذ على عاتقها تقريب وجهات النظر الإقليمية والدولية المتنافرة ، وذلك بالاحتفاظ بعلاقات استراتيجية مع الدول الإقليمية والدولية عبر اتخاذ خطوات من شأنها تقليل حالة الصدام الدائر في المنطقة بين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط ، فهو اليوم بمثابة بوابة الاتصال بين هذه القوى بملفات الاختلاف المتعددة[٢٧].

ولذلك فإنَّ المرحلة القادمة ينبغي أن تركز الدبلوماسية العراقية في اعتماد قوة خطاب الأطر الواقعية في تحديد منافع العراق، ولاسيما مع الأوضاع التي نتجت عن أزمة وباء كورونا في العالم، في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية من أهمية التنوع لإقامة علاقات مع غيرها من الفواعل الإقليمين والدوليين، بما يتناسب مع مصالحها وقدراتها، التي تتطلب تحليل التفاعلات الدولية وديناميكيتها وفي مستويات عدة، وأن يكتسب فعاليته من خلال سعيه لتحقيق السلام في المنطقة ؛ كي توصف سياسته بأنَّها سلمية، وهذا

ما يولد في الوقت ذاته رغبة قوية معاييرها التخلص من القيود المحتملة في علاقاته والبحث عن مرجعيات جديدة تمنح بناء علاقات ملموسة تجمع بين عناصر الجغرافية ،وامكانات الانفتاح العالمي، سواء باتجاه العلاقات الإقليمية ليكون محور التوزان في المنطقة ،أو على صعيد العلاقات الدولية القائمة على التعددية في ضوء المصالح المشتركة "ويكون ذلك مقرونا بأفعال موازية[٢٨] ، وفي ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي المتزايد في المنطقة ، ومن أهم تجلياته الاتجاه التصعيدي بين الولايات المتحدة وإيران وتغيّب المبادرات الدبلوماسية لحل الأزمة تأتي المبادرات العراقية استثماراً بنية القيام بدور الوسيط نحو ارتياد الوساطة الدولية باشراك دول أخرى بين الطرفين من أجل الوصول إلى نتائج جديدة.

المبحث الثالث

تحديات حواجز الصراع الإقليمي في مسارات توجهات العراق الخارجية

يتمثل تحدي السياسة الخارجية في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها ، التي تعتمد مقدار ما تملكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، وهذا يفرض لزاماً إعادة التفكير في الافادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، ولاسيما مسألة احتواء القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية أو تحييدها، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية ، التي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تحد من فاعلية أدائها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، ومما لاشك فيه أنَّه ضمن هذا التراخي بفاعلية سياسة العراق الخارجية بسبب الصعوبات التي تواجهها ، يجعلانها تخضع لمزيد من الاخفاقات في مجال الممارسة والإرباك في تنفيذ سياسة خارجية [٢٩].

وإزاء ذلك يمكن أن نلمس منابع هذه الفكرة في بعض المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة ، وتحديداً بعد الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) بشكل أكثر جدية ، فقد أوجدت مجالاً جيوبوليتيكيا معقداً ومتشابكاً، ويعيد التمعن لنسج المقاربات في حالات تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها ، ولكن في الوقت نفسه حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، والتمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية

وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، وهذا الأمر تولد عنه نوع من التنافس مصدره تضارب المصالح بين المتنافسين، ومن جانب آخر تمكنها من زيادة التأثير في نطاق الفضاءات الإقليمية، ولتكون أرضية لبناء ديناميكي لسياساتها الخارجية [٣٠].

المطلب الأول: تمدد نطاقات المواجهة الإقليمية المتولدة عن المجالات الحيوية

كانت علاقات العراق مع دول الجوار على الدوام غير مستقرة ، وكلّ منها على حدة بحسب خصائصها وسماتها التعريفية سواء الحرب كنسق للتعامل كالحرب ضد إيران أو احتلال الكويت، أو اتباع نسق الحروب الكلامية والإعلامية كما هو الحال مع سوريا ، التي تجمع في الوقت نفسه التصارع الأيديولوجي ، والتنافس على الزعامة العربية، وهكذا وجدنا أنَّ هذه العلاقات كانت تحمل نمطاً انحصرت فيه صورته المستندة إلى تصنيف اللا اتزان واللامعقولية ، وتأثير هذا في ساحات الأزمات كلما انحدرنا نحو علاقات العراق بعد عام (٢٠٠٣)[٣١]، فقد وترت هذه العلاقات وحملتها إبعاداً أخرى في إبعاد التصارع حول المشاريع السياسية المقدمة بساحات التفاعل الإقليمية ، وتلاقي إبعاد التأثير داخل الواقع العراقي، إذ كان من المتصور والمتوقع أن تكون العلاقة بين العراق وجيرانه الخاضعين بشكل أو بآخر الى النفوذ الأمريكي أكثر ودية وأعمق تعاملاً ، إلا أنَّها أصبحت أكثر حساسية وعداء، وهكذا فإنَّ دول الجوار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم ، والقدرة ، والانتماء ، والأهداف والطموحات إلى المناطق المحيطة ولاسيما في علاقاتها مع العراق ، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة لإضعاف الاستقرار الإقليمي[٣٢].

وفي هذا السياق يمثل الموقع الجغرافي أحد أهم المحددات للسياسة الخارجية للدولة ، فيحدد موقع الدولة علاقاتها مع الجوار الإقليمي ،ويعدّ أكثر ملموسية ؛ لأنه أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يعتمدها في تقويم قوة الدولة ، وهكذا هناك علاقة وطيدة بين قوة الدولة وموقعها الجغرافي بسبب تأثيره الواضح في وضع الدولة الحالي ومستقبلها ،فضلاً عن التصور الذاتي لصانع القرار تجاه صياغة السياسة الخارجية وتوجهاتها[٣٣]، وبهذا تمثل الجغرافيا المسرح الذي تتصادم فيه الأمم طوال التاريخ ، عاملاً هاماً في السياسة الدولية

بوصفه العنصر الدائم والثابت، وعليه تحدد الجغرافيا رؤى قادة الدول ، وتؤثر في صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية، لذلك انبرى الجغرافيون المهتمون بالسياسة العالمية ومسار صعود الأمم وأفولها بتقديم رؤيةٍ للمشهد العالمي استخدام أوصاف واستعارات جغرافية ، لتغدو الصورة الواضحة في منتهى التحديد ضمن ما عرف بعلم الجيوبوليتيك ، الذي يرتبط "بشكل وثيق بالجغرافيا الاستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق المؤثرة في أمن الدول ورفاهيتها ، وتأمين الوصول إليها" من أجل استيفاء متطلبات جيوبوليتيكية [٣٤]، وعلى أي حال إنَّ لموقع الدولة بوصفها منظوراً جغرافياً أهمية كبيرة تفرض عليها وظائفية بناء طبيعة العلاقة مع داخل محيطها الجغرافي، وتأسيساً على هذا المعنى نلاحظ أن سياسة العراق الخارجية في ظل هذا المعطى تميزت بالديناميكية في مسار علاقاتها مع دول الجوار المحيطة به مراعاة لخصوصية موقعه الجيوبوليتيكي.

لذلك يرى بعضهم أنَّ موقع العراق الجيوبوليتيكي المهم[٣٥] أدى بالمحصلة إلى أن يشكل المحيط الإقليمي له معادلة علاقات تأثير وتأثر ذات اتجاهين ، افصح عنها المختصون بالدراسات الجيوبوليتيكية ينبع أساساً من منطلق أنَّه كثيراً ما كان نقطة المحور والارتكاز في تحديد وجهة هذه العلاقات ، ونتائج هذه المعادلة تعدد أنواع تفاعلاته، ويعزى ذلك إلى وجود خصائص الموقع هذه إلى أن يكون العراق محوراً لردع استراتيجي لصراعات بين القوى الإقليمية من جهة ، وبينها وبين قوى دولية من جهة أخرى [٣٦].

ومع ذلك فإذا كانت الفضاءات المحيطة بالعراق متعارضة على نحو تثير صراعات كثيرة مدلولاتها، بعضها داخلي ، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي، فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب أمني ، واختلال في الأدوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما أدى إلى ظهور أدوار جديدة منشئة للتدخل بالشؤون الداخلية ، وتحوّل هذا التصور إلى عنصر ضغط ينطبق حصراً على المعادلة الداخلية [٣٧].

ومن هنا يمكننا أن نفهم ديناميات الأجواء الإقليمية بأنَّها تصب في السياسات الداخلية على حد سواء، فهي وصلت إلى وضع ترتهن فيه إلى استراتيجيات دول إقليمية ، حتى أنّ العراق صار يوصف بأنَّه دول مخترقة تسعى الدول المجاورة للتأثير في سياساتها الداخلية عن طريق دعم جماعات وجهات معينة ، ويؤدي التشابك بين السياسات الداخلية والإقليمية إلى ما يسمى بنهج التوازن الشامل في السياسة الخارجية، إذ تعمل الأطراف الفاعلة

والمختلفة داخل الدولة على تعزيز مصالحها الداخلية مستعينة بالخارج ، بينما تشتغل العلاقات الخارجية لدعم مشروعيتها في الداخل[٣٨].

ولعل من نتائج هذه العوامل أن تنذر بتعقد التحديات التي يواجها العراق لا سيما بعد تغيير موازين القوى في المنطقة، وهذا يعني أنَّه ينطلق في تحركاته تجاه تلك المتغيرات ، التي تقع في مسار النطاقات الأرضية الحيوية له ، محاولاً من أجل اثبات وجوده أمام تزايد حالة التنافس والاحتدام الإقليمي ، ويفترض هذا ضمناً جوهر الأداء الدبلوماسي العراقي.

المطلب الثاني: صراع الحسابات الاقليمية المتبادلة وأثرها في الأداء الدبلوماسي

إن معطيات وتعقيدات إقليمية ودولية أسهمت في تقييد حركة أداء السياسة الخارجية العراقية، فهناك بيئة إقليمية ضاغطة بشدة ، تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي ، وأثبات نجاحه وكفاءته، تجاه الجمود بالموقف العربي ، وتميزه بالغموض والإرباك احياناً على قبول العراق ضمن المجموعة العربية، وهو تحت الاحتلال، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة تحت ضغط هذا المحيط، وبسبب ضيق الأفق واجه الأداء الدبلوماسي العراقي صعوبات في تحركه جعلها تعيش مراحل ضمور ، وبشكل عام هي نوع من الجفاء نتيجة حالة التنافر بين العراق وبعض دول الجوار الجغرافي ، وهذا ما تترجمه معضلة تدخل دول جوار في كثير من شؤونه الداخلية ، وتنطلق مؤشراتها من دوافع مصلحية لا تحدها قيود في مجال حساباتها السياسية [٣٩].

يتضح من ذلك أنَّ العراق قد فاتته بعض الفرص ، ولا يستطيع وضع تصور لدور عراقي جديد لمواجهة أوضاع جديدة ، وإعادة ترتيب أولوياته وأهدافه، ومن ثمّ تمكنه من تطوير سياسة خارجية يمكن من خلالها التأثير في ساحات محيطة الخارجي وإعادة الاعتبار له، وفي هذا السياق يأتي تصريح وزير الخارجية العراقي السابق(محمد علي الحكيم) في سياق تبلور موقف دبلوماسي واضح يعتمد مقاربة تعزز المصالح العراقية ، وينم على سياسة تأكيد الذات قائلاً: "إن العراق وحكومته يضعان كلّ الخيارات الدبلوماسية والقانونية في مقدمة الأولويات لمنع أي تدخل خارجي في الشأن الداخلي العراقي، وبما يصون أمن وسيادة العراق وشعبه"، مضيفاً "على الجانب الأمريكي الالتزام بتنفيذ بنود اتفاقية الشراكة

الاستراتيجية مع العراق في الجوانب الأمنية والاقتصادية، وبما يعزز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف القطاعات" (٤٠).

ومن جهة أخرى فإنَّ العمق الجيوبوليتيكي الذي يمتلكه العراق اكسبه ثقلاً استراتيجياً كبيراً ، يمكن أن يستغله في علاقاته مع الفواعل الدولية الصاعدة ؛ لأنّه يعدّ منطقة تفاعل وتقاطع استراتيجي، فعلى سبيل المثال لدى الولايات المتحدة مصالح استراتيجية في العراق حملت معها ديناميات ، وآفاقاً جديدة في أهم منطقة في الشرق الأوسط، من أجل مواجهة مساعي روسيا و الصين الرامية إلى الحصول على المزيد من الاستثمارات الاقتصادية ، والنفوذ السياسي في العراق على حساب المصالح والنفوذ الأمريكي، وهكذا سوف تعمل الأخيرة على تطوير إطارات جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي مع العراق، وفي السياق نفسه سيؤدي تخلي الولايات المتحدة عن الساحة العراقية ، وعدم الاهتمام بها لصالح روسيا والصين إلى أبعاد جيوبوليتيكية ضمن هذه المنطقة، فضلاً عن بنية التوازن فيها كما سيبدو لاحقا في الفضاء الجغرافي (٤١).

ومن جانب آخر سوف يستمر العراق في البحث عن تحقيق المزيد من الاستقلالية في سياسته الخارجية من الناحية الجيوبوليتيكية ، تكون فيها المعايير متوازنة بين الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بعلاقاته الخارجية وعلى المستوى المحلى، وسعيه نحو إعادة احياء نظام حكم مستقر ومستدام ، ويزيد من فعالياته بوصفه دولة حيوية في المنطقة ، والابتعاد عن الخيارات ذات المحاور التي قد تصبح وسيلة لخلق الخلافات ، والانزلاقات الخطيرة وغياب مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول العالم(٤٢).

وفي ضوء ذلك يلاحظ أن المبادرات العراقية تسعى لتكون أفعالاً تواجه الكثير من العقبات والتحديات التي تعيق تحقيقها بسبب المخاوف من بعض الأطراف الإقليمية ، التي تدفع باتجاه التصعيد للأزمات، فضلاً عن اختلاف السياسات الإقليمية بين الدول وتقاطع واضح في العلاقات ، وعدم الانسجام في ظل المشاريع المختلفة في المنطقة.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم أحدثت التطورات المتعاظمة واتساعها في منطقة الشرق الأوسط القلق العراقي نتيجة ما تفرضه تلك التطورات من تداعيات سلبية على الداخل العراقي، فضلاً عن الاستقرار الإقليمي، نتيجة حالة التنافر والتدافع الجيوبوليتيكي بين الأطراف الفاعلة حينما يتعلق الأمر بمجال المناطق الحيوية في المنطقة، إذ كشفت مباحث الدراسة عن مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بالآتي:

١ـ إنَّ مسعى التحركات الخارجية للسياسة العراقية هي تجسيد لفعل يطمح إلى كسر طوق الخناق الإقليمي ، وتؤدي دوراً غير مسبوق لإعادة ضبط إيقاع أداء سياسته الخارجية المستلبة في سلوكها وعلاقاته.

٢ـ تجسد الفعل الخارجي العراقي في إطار ارتسام قيم غائية تنشد التوجه نحو تأدية دور إقليمي فاعل مع بقية دول المنطقة على مواجهة التحديات والأزمات في دوائر التوتر بين الأطراف المختلفة استثماراً لموقعه الجغرافي.

٣ـ على وفق الاستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية العراقية في الدفاع عن مصالحه ، فهو يجد قوامه في استعادة طموحاته ، وتحديدا في تلك الأفعال التي يظهر من خلالها وضع مساراً جديداً على تزايد مكانته وأهميته الإقليمية.

٤ـ يسعى العراق لإعلان ملامح مشروعه في المنطقة ، الداعي إلى شرق أوسط خالٍ من التوتر والأزمات، ومن ثمَّ إعادة رسم الخارطة السياسية ، وبناء نفوذ في المنطقة فيما يخص الجانب السياسي.

وعليه يمكن القول إنَّ المرحلة المقبلة سوف تشهد انغماسا مكثفا للسياسة الخارجية العراقية في منطقة الشرق الأوسط عامة والجوار الجغرافي ؛ وذلك نظراً لمؤشرات تصاعد دور العراق ومقبوليته على الصعيد الدولي والإقليمي بوصفه واحة لأداء دور فاعل للاستقرار وجسر للتواصل مع جميع الأطراف في المنطقة ، ومحاولته انتقال التركيز عليه سواء من القوى الإقليمية أم الدولية .

المصادر والمراجع:

(١) فراس عباس هاشم ،" جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول" ، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠/٦/١٧،شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٣ ، في :
https://democraticac.de/?p=67279

(٢) نور الدين دخان ، سليم بدرة ، "تركيا ومسعى البحث عن فرص الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط" ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد (٥) ،العدد(١)، (الجزائر :جامعة محمد بوضياف : المسيلة، ٢٠٢٠)،ص ٨٠٥.

(3) Yannis Stivachtis,"Conflict and Diplomacy in the Middle East", Oct 4 2018.
https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/

(٤) عبد علي المعموري ، كرار انور ناصر، "رؤية استراتيجية موائد الكبار في صراعات المنطقة العربية" ، مجلة حمورابي للدراسات ، العددان (١٥-١٦) ، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص ٦.

(٥) كينيث بولاك ، "الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط .. رؤية أمريكية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٥) ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٩)، ص ٣٠ .

(٦) "ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠" ، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٣٠ /٨/ ٢٠١٤ ، شوهد في ٢٠٢٠/١٠/٣٠ ، في:https://futureuae.com

(٧) المرجع نفسه .ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر : فواز جرجس ، الشرق الأوسط الجديد : الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٦).

(٨) نور الدين دخان ، سليم بدرة ، مصدر سابق ، ص ٨٠٠.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٧٩٩.

(١٠) سليم كاطع علي ، "العراق ودول مجلس التعاون الخليجي : نحو استراتيجية مستقبلية" ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد (١) ،(برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٧)، ص ٢ .

(*) يعرف (حامد ربيع) السياسة الخارجية بأنها :" جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية . إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية". أما (أحمد نوري النعيمي) فإنه يعرفها: " إن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، والتي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية ". مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية عامة ، (بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠)، ص ص ١٤-١٥.

(١١) سعيدي اسعيد ، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية –العربية" ، مجلة الفكر ، العدد (١٠) ،(الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤)، ص ٤٧٠.

(١٢) علي زياد العلي ، "منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية : نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد "، في كتاب مجموعة باحثين ، قطر وأزمة الخليج عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الإقليمي ، (بيروت : مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٨)،ص ٢٢٥.

(١٣) محمد كريم الخاقاني ، "توجهات السياسة الخارجية العراقية الجديدة "، موقع روافد بوست ،٢٠٢٠/١١/١٨، شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٨ ، في:
https://www.rawafidpost.com/archives/14326?fbclid=

(١٤) نعمة العبادي ،" السياسة الخارجية العراقية بين ضبابية الأهداف وقصور الادوات" ، ٢٠١١/١٢/٨ ، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٥ ، في :www.non14.net/31306

(١٥) فراس عباس هاشم ، مصدر سابق .

(١٦) فراس عباس هاشم ، مصدر سابق .
(١٧) محمد كريم الخاقاني ، مصدر سابق .
(*) يقوم جوهر أو أساس الجيوبوليتيك على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي ، فالآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير الأوضاع التكنولوجية التي ترافق حياة الإنسان وما ينطوي على ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض. وفي هذا قال (ماكندر-Mckinder) :" لكل قرن جيوبوليتيكية وإلى اليوم فأن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي لتلك الحقائق وذلك لأغراض عملية ".وهكذا يعرف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي الجيوبوليتيك بأنها :"دراسة العلاقات الموجودة ما بين الدول وسياساتها و المعطيات التي تحدد هذه العلاقات". أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الجيوبوليتيك بأنها: "استخدام الجغرافية من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ ".نقلا عن : نوار محمد ربيع الخيري ، مبادئ الجيوبوليتيك ،(بغداد : دار ومكتبة عدنان ، ٢٠١٤)، ص ص ٣٢-٣٤.
(١٨) فراس عباس هاشم ، مصدر سابق .
(١٩)محمد كريم الخاقاني، "الدور الجديد للسياسة الخارجية العراقية"، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠/٩/١٢، شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٨ ، في :http://ciaes.net
(٢٠) فراس عباس هاشم ، مصدر سابق .
(٢١) "وزير الخارجية فؤاد حسين يلتقي سفراء الاتحاد الأوروبي ويدعو إلى تضافر الجهود الدوليّة لمعالجة تداعيات الجائحة الفايروسية" ، موقع وزارة الخارجية العراقية ، ٢٠٢٠/٦/١١، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٥ ، في :https://www.mofa.gov.iq/2020/06/?p=14750
(٢٢) محمود احمد عزت ،" استراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد التحرير" ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، العدد (٣٦)، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٨)، ص ٢٣.وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر :
- Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, "Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition", July 2013, https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public _iraqforeignpolicy.pdf
(٢٣) جين كينينمونت ، وجاريث ستانسفيلد ، وعمر سري ، "العراق على الساحة الدولية : السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية"، دراسات عالمية ،(أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤)،ص ٢٣.
(*) يعرف الكاتب الروسي (ج.أ. تونكين) الدبلوماسية بأنها تعني :" النشاط (بما في ذلك مضمون وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه أجهزة الدولة العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية)الذي يمارسه رؤساء الدول ،والحكومات وإدارة الشؤون الخارجية ، والوفود والبعثات الخاصة ، والممثليات الدبلوماسية ، ويحقق بوسائل سلمية أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة ". أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١١)، ص ص ٤٣-٤٤.
(٢٤) محمد الحاج حمود، "السياسة الخارجية العراقية"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد(٣٧)، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٨)،ص ٢٢.
(٢٥) محمد الحاج حمود، مصدر سابق ،ص ٢٠ .
(٢٦) محمود احمد عزت مصدر سابق ، ص ٢٣.
(٢٧) علي زياد العلي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .
(٢٨) فراس عباس هاشم ، مصدر سابق .
(٢٩) زهير جمعة المالكي ، "العراق وتحديات ٢٠١٧ "، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٧/١/١٢ ، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٩ ، في :https://www.bayancenter.org/2017/01/2912
(٣٠) مثنى علي مهدي ،" السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات والدولية ، في : موقع العراق من سياسة المحاور في الشرق الأوسط "، مجموعة باحثين ، كراس النهرين ، العدد (٧) ،(بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٧)، ص ١٥.وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: مجموعة مؤلفين

،عشر سنوات هزت العالم : عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣ ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٥).

(٣١) مثنى علي المهداوي، "السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣ "، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٧)،(جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩)،ص ٣٩.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(٣٣) شيروان كامل سبتي، "تاثير علاقات اقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية العراقية"، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦١)، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص ٣٧٤.

(٣٤) فراس عباس هاشم ،" فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا وانعكاساتها على العراق" ، موقع المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٠/٦/٢٨، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٩ ، في : https://democraticac.de/?p=67576

(35)Anna Borshchevskaya, The Geopolitical Stakes in Iraq, The Washington Institute, October 17, 2019 https://www.washingtoninstitute.org/policyview/the-geopolitical-stakes-in-iraq.

(٣٦) مثنى علي المهداوي ، "السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣ "،مصدر سابق ، ص٤٠.وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر :دانيا ظافر فضل الدين ، "النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية" ، دراسات عالمية ، (أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ ٢٠١٤).

(٣٧) شيروان كامل سبتي ، مصدر سابق ، ص ٣٧٨.

(٣٨) جين كينينمونت ، وجاريث ستانسفيلد ، وعمر سري ، مصدر سابق ،ص ٢٤.

(٣٩) كوثر عباس الربيعي ، "سياسة العراق الخارجية : بين القيود والفرص "، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٤) ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ،٢٠١٠)، ص٨.

(٤٠) "الخارجية العراقية تستدعي القائم بأعمال السفارة الأميركية" ، صحيفة العرب للندنية ، العدد (١١٤٤٦)، ص ٣ ،(٢٠١٩/٨/٢٤).

(٤١) فراس عباس هاشم ،" فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا ..."، مصدر سابق .

(٤٢) المصدر نفسه .

المراجع

أولاً: العربية والمترجمة

-أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١١)،
-علي زياد العلي ، "منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية : نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد "، في كتاب مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الإقليمي ،(بيروت : مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٨).
-مثنى علي المهداوي،السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة،(بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠).
- مجموعة مؤلفين ،عشر سنوات هزت العالم : عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣ ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٥).
-نوار محمد ربيع الخيري ، مبادئ الجيوبوليتيك ،(بغداد : دار ومكتبة عدنان ، ٢٠١٤).
- فواز جرجس ، الشرق الأوسط الجديد : الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٦).

ثانياً: المجلات والدوريات

-جين كينيمونت ، وجاريث ستانسفيلد ، وعمر سري، "العراق على الساحة الدولية : السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية"، دراسات عالمية ،(أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤).
-سعيدي اسعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية" ، مجلة الفكر ، العدد (١٠) ،(٢٠١٤).
-سليم كاطع علي ، "العراق ودول مجلس التعاون الخليجي : نحو استراتيجية مستقبلية" ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد (١) ،(٢٠١٧).
-شيروان كامل سبتي ، "تاثير علاقات إقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية العراقية" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦١)، (٢٠٢٠).
-عبد علي المعموري ، كرار انور ناصر، "رؤية استراتيجية موائد الكبار في صراعات المنطقة العربية" ، مجلة حمورابي للدراسات ، العددان (١٥-١٦) ، (٢٠١٥).
-كوثر عباس الربيعي ، "سياسة العراق الخارجية : بين القيود والفرص "، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٤) ،(٢٠١٠).
-كينيث بولاك ، "الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط .. رؤية أمريكية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٥) ، (٢٠٠٩).
-مثنى علي المهداوي ، "السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الاقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣ "، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٧)،(٢٠١٩).
-ـــــــــــــــــــــــــــــــ ،" السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات والدولية ، في : موقع العراق من سياسة المحاور في الشرق الاوسط "، مجموعة باحثين ، كراس النهرين ، العدد (٧) ،(٢٠١٧)
-محمد الحاج حمود ،"السياسة الخارجية العراقية"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد(٣٧)، (٢٠١٨).
-محمود احمد عزت ،" استراتيجية الأمن الوطني العراقي بعد التحرير" ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، العدد (٣٦)، (٢٠١٨).
-نور الدين دخان ، سليم بدرة ، "تركيا ومسعى البحث عن فرص الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط" ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد (٥) ،العدد(١)، (٢٠٢٠).
- دانيا ظافر فضل الدين ، "النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية" ، دراسات عالمية ، العدد (١١٣) ، (أبو ظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - ٢٠١٤).

ثالثاً: الصحف
-"الخارجية العراقية تستدعي القائم بأعمال السفارة الأميركية" ، صحيفة العرب للندنية ، العدد (١١٤٤٦)، ص ٣ ،(٢٠١٩/٨/٢٤).
رابعاً: المواقع الإليكترونية
-فراس عباس هاشم ،" جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول" ، المركز الديمقراطي العربي ، ٦/١٧ /٢٠٢٠، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٣ ، في :
https://democraticac.de/?p=67279
-"ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠" ، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٣٠ /٨/ ٢٠١٤ ، شوهد في ٢٠٢٠/١٠/٣٠ ، في:https://futureuae.com
-نعمة العبادي ،" السياسة الخارجية العراقية بين ضبابية الأهداف وقصور الادوات" ، ٢٠١١/١٢/٨ ، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٥ ، في :www.non14.net/31306
-"وزير الخارجية فؤاد حسين يلتقي سفراء الاتحاد الأوروبي ويدعو إلى تضافر الجهود الدوليّة لمعالجة تداعيات الجائحة الفايروسية" ، موقع وزارة الخارجية العراقية ، ٢٠٢٠/٦/١١، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٥ ، في :https://www.mofa.gov.iq/2020/06/?p=14750

-زهير جمعة المالكي ، "العراق وتحديات ٢٠١٧ "، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٧/١/١٢ ، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٩ ، في :https://www.bayancenter.org/2017/01/2912
-فراس عباس هاشم ،" فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا وانعكاساتها على العراق" ، موقع المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٠/٦/٢٨، شوهد في ٢٠٢٠/١١/١٩ ، في :https://democraticac.de/?p=67576
- محمد كريم الخاقاني ، "توجهات السياسة الخارجية العراقية الجديدة "، موقع روافد بوست ،٢٠٢٠/١١/١٨، شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٨ ، في:
https://www.rawafidpost.com/archives/14326?fbclid=
-ـــ ، "الدور الجديد للسياسة الخارجية العراقية"، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠/٩/١٢، شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٨ ، في :http://ciaes.net

خامساً: المصادر الأجنبية

-Yannis Stivachtis,"Conflict and Diplomacy in the Middle East", Oct 4 2018.https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/
-Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, "Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition", July 2013 https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public iraqforeignpolicy.pdf
-Anna Borshchevskaya, The Geopolitical Stakes in Iraq, The Washington Institute, October 17, 2019 https://www.washingtoninstitute.org/policyview/the-geopolitical-stakes-in-iraq.